الفصل التاسع

التجمعات السياسية

كما أشرنا سابقاً الخوف من العدو والحاجة الى الأمن كانا أحد أهم عناصر بناء الدولة ، والأحرى القول تقويتها وتماسكها ، على اعتبار أن قيامها يعود ، كما أسلفنا ، في الجذور الى بزوغ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وقد كانت الدول تحاول الحصول على الأمان ، تاريخياً وحتى اليوم ، بتشكيل الاحلاف فيما بينها ضد العدو المشترك ، كتقارب فرنسا وبولونيا ضد المانيا قبل الحرب العالمية الثانية . إنما الغريب والعجيب في التاريخ ان اعداء الأمس يصبحون حلفاء اليوم والعكس ، فحتى سنة ١٩٤٥ كانت فرنسا وألمانيا عدوتين ، واليوم هما صديقتان ، وخلال الحرب كان الإتحاد السوفييتي حليف الحلفاء ، وبعد الحرب بسنتين لم يعد لا حليفاً ولا صديقاً . كل ذلك يشهد على أن الأحلاف والصداقات هي مرحلية ووقتية ، وهي وسيلة لخدمة الأغراض والأهداف القومية ، وبالأحرى القول القومية لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، بحيث تتأمن مصالحها الاقتصادية ، وبالإمكان القول مؤخراً الأغراض والأهداف الأممية العقائدية ، وحيث لا تزول المصلحة الاقتصادية أيضاً .

وفي هذا المجال فالخلاف الذي كان قائماً بين روزفلت وتشرشل وستالين أدى بعد مؤتمر بوتسدام الى سقوط أو ارتفاع الستار الحديدي ، عبارة تشرشل المشهورة ، وانشطرت أوروبا على الأثر الى معسكرين : معسكر الاشتراكية ومعسكر الرأسمالية ، الأول بزعامة الاتحاد السوفييتي والثاني بزعامة الولايات المتحدة الاميركية . هذا وبالرغم من ذوبان جليد الحرب الباردة فهناك حلفان لا يزالان قائمين لهذين المعسكرين وموجهين ضد بعضهما البعض وهما حلف شمالي الأطلسي (ناتو) الذي برز سنة ١٩٤٩ وهو يضم الولايات المتحدة الاميركية وكندا ومعظم دول أوروبا الغربية وبعض الدول الأخرى غير الأوروبية مثل تركيا وحلف معاهدة فرصوفيا الذي برز سنة ١٩٥٥ وهو يضم الإتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية في أوروبا باستثناء يوغسلافيا .

وفي هذا الإطار لا بد من ذكر التجمعات الاقتصادية ، التي غالباً ما تشكل القاعدة الاقتصادية للأحلاف أو التجمعات السياسية . وهنا يوجد العديد من هذه التجمعات الاقتصادية التي مرت بها أوروبا لتصل الى السوق الأوروبية المشتركة . فبرزت أول الأمر مؤسسة التعاون والتطور الاقتصادي سنة ١٩٤٨ (The Organisation for Economic Cooperation and Development- O.E.C.D.) للاشراف على مساعدات مشروع مارشال ، وفي سنة ١٩٥٠ جرت الخطوات الأولى للتعاون والتداخل الاقتصادي فيما بين بلدان أوروبا الغربية (٧٣) عبر الخطوات التالية : سنة ١٩٥١ مشروع شومان ، سنة ١٩٥٢ الوحدة الأوروبية للفحم والفولاذ ، سنة ١٩٥٨ السوق الأوروبية المشتركة ، سنة ١٩٥٨ الأوراتوم ، سنة ١٩٥٩ منطقة التجارة الأوروبية الحرة .

والسوق الأوروبية المشتركة تضم فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورج ، وقد انضمت اليها مؤخراً انكلترا في سنة ١٩٧٤ ، هذا في حين ضمت منظمة التجارة الأوروبية الحرة بريطانيا والنروج والدانمرك والسويد والنمسا وسويسرا والبرتغال . والسوق الأوروبية المشتركة مرت بعدة مراحل وأخذت تنخفض فيها الحواجز الجمركية ، وكانت أنجح من منظمة التجارة الأوروبية الحرة .

والمرتجى أن تكون هذه السوق القاعدة الاقتصادية للتجمع السياسي المنشود أو الوحدة الأوروبية المرغوبة (البرلمان الأوروبي) . وفي أوروبا الشرقية برز مجلس التعاضد الاقتصادي فيما بين الدول الاشتراكية في أوروبا سنة ١٩٤٩ (كوميكون) .

وهناك العديد من التجمعات السياسية الاقليمية ، نكتفي بمجرد ذكر أسماء البعض منها كمنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا (سياتو SEATO) ، الجامعة العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، جمعية أميركا اللاتينية للتجارة الحرة الخ (٧٤) .

إذن فالتجمعات السياسية (أحلاف وتكتلات) بين الدول من الظواهر الملموسة والقديمة في العلاقات الدولية . وهي المحصّلة الحتمية للصراع على النفوذ والسلطان ومحاولة إيجاد التوازن في القوة والامكانات بين الدول المتصارعة ، مما ينتج عنه تجمعات متواجهة للدول باسم « المصلحة المشتركة » التي يعمل كل حلف على الحفاظ عليها والذود عنها . إذن فلا تحالف من دون مصلحة ، تجمع المتحالفين وتكون من الأهمية والحيوية بحيث تحملهم على التعاون فيما بينهم والعمل المشترك ، رغماً عما يمكن أن يكون فيما بينهم من خلافات ، فتصبح بالتالي ثانوية . وهنا بقدر ما تكون المصلحة المشتركة محددة ودقيقة بقدر ما يكون التحالف أكثر قدرة على الاستمرار . كما أنه للنجاح في التحالف لا بد من اتفاق يقوم بين الحلفاء على التدابير والخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق المصلحة المشتركة . وبالتالي فالتفاهم على الوسائل لا يقل أهمية عن التفاهم على الأهداف .

بعد هذا التمهيد الذي لا بد منه لرسم الإطار النظري ولو الضيق للموضوع ، يطرح نفسه السؤال الذي يختزله : ما هو الحلف ؟ فنجد الجواب عليه لدى الاستاذ ادوردز (Edwards) في قوله . يستعمل تعبير الحلف للدلالة على الالتزام التعاقدي ، من النوع السياسي أو العسكري ، المتبادل بين عدد من الدول ، والموجه ضد دولة محددة ولو لم تكن مسماة . مثل هذه الأحلاف تنشىء منظمات للسهر على تنفيذ أهداف الالتزام ، وهي عادة تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية »[1] .

كذلك يقول الاستاذ دوشاسك (Duchacek) بهذا الصدد ما يلي : « عندما يكون للدول مصالح مشتركة فإنها يمكن أن تضيف اليها أحكاماً قانونياً (Legal Precision) ، وتنشىء جهازاً للتنفيذ المشترك لسياساتها بعقد . . . تحالفات . والحلف يمثل تعبيراً عن مجموع مصالح سابق وجودها على وجوده . والحلف الذي لا يمثل مصالح مشتركة هو مجرد قطعة ورق بلا قيمة . وهدف السياسات المشتركة يمكن تنفيذها بغير حلف رسمي ؛ ويحدث هذا عندما تكون الدول على بينة كاملة من الانسجام التام لمصالحها فتتصرف وكأنها في حلف . ذلك هو حال العلاقة بين أميركا وبريطانيا منذ إعلان نظرية مونرو عام ١٨٢٣ الى الهجوم على بيرل هاربر (Pearl Harbour) عام ١٩٤١ »[2] .

وعلى الأثر تطرح نفسها الأسئلة التالية :

١ ـ لماذا ومتى تقرر الدول التحالف ؟
٢ ـ ما الذي يقرر طبيعة وشكل التحالف ؟
٣ ـ ما هو شكل العلاقات في التحالف ؟
٤ ـ ما هي دورة حياة الحلف (Life Cycle) وما الذي يحدد تطوره ؟
٥ ـ وأخيراً ما الذي يقرر متى وكيف ينتهي الحلف ؟[3].

وفيما يلي سوف نكتفي بالإطار ليس إلا لهذه النقاط الخمسة التي تشكل نظرية الأحلاف الدولية . والمقصود به هنا هو الأحلاف والتكتلات الجماعية وليس الثنائية .

يعرّف قاموس العلوم السياسية الحلف كما يلي : « الحلف في القانون الدولي

(١) David V. Edwards, International Policy Analysis, Holt, Rinhard and Winston Inc., N.Y 1964, p. 206

(٢) Ivo D.Duchacek, Conflict and Cooperation among nations, Holt, Rinhard and Winston In Inc. N.Y.?, p. 407

(٣) نقلاً عن د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، تموز ١٩٧٨ ، ص ٨ . (فيما بعد د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص . .) .

والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب . سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى ، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم ، من حيث المبدأ ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة »[٤] .

ومن المعروف أن التحالفات قديمة قدم إنشطار العالم الى كيانات سياسية تتصارع على القوة والنفوذ . وهي بالتالي ضرورية لتوازن القوى بين الدول المتعددة . وأخذ دولة بالتحالف ليس مسألة مبدأ إنما مسألة ملاءمة . وبالتالي فالدولة إذا ما شعرت بالقوة وبإمكانية الصمود أمام أعدائها من دون دعم أحد تستغني عن الأحلاف . كما تنبغي الإشارة الى أن التحالف يتطلب وجود مجموعة مصالح مشتركة لقيامه . ويقول ثيوكيدايدس بهذا الصدد : « وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة بين الدول والأفراد »[٥] . وهذا ما يترجم في اللغة السياسية البسيطة بما معناه من أنه ليس من صداقة دائمة أو عداوة دائمة في العلاقات الدولية ، وبالتالي تزول الغرابة التي أبدينا آنفاً بالنسبة لتحول أعداء الأمس الى حلفاء اليوم والعكس بالعكس .

كما تنبغي الإشارة إلى أن المصالح المشتركة بين الدول ليست بالضرورة دقيقة أو محددة باقليم جغرافي أو هدف معين مثلما كانت مصلحة اميركا وبريطانيا في حفظ توازن القوى الأوروبي . كما أنها ليست متعذرة على الدقة والتحديد عندما تتصل بعدو مرتقب .

هذا والتحالف المثالي هو الذي يحاول تحويل جزء صغير من إجمالي المصالح المشتركة للدول المتعاقدة الى سياسات وتدابير مشتركة .

كما أن الأحلاف العامة غالباً ما تكون مؤقتة لزمن الحرب التي على أثرها تنفرط من جراء تصادم المصالح الفردية (تحالف الحلفاء والإتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية) . وبالتالي فالاعتماد في الأحلاف على المصالح المشتركة للدول الأعضاء يؤدي الى التمييز بين الأحلاف النشيطة أو الفعّالة والأحلاف الفاشلة أو غير الفعّالة .

ويبدو أن الأحلاف تنشأ حيث تتعرض أسس النفوذ السياسي ضمن تكتل ما للضعف بسبب التغيرات السياسية وحيث لا تكون الدول المستقلة فيها من القدرة بحيث تقاوم الخصم الخارجي بدون مساعدة أو تحد من تضاؤل الاستقلال السياسي الناجم عن الانضمام للحلف . وبالإمكان جمع الذي ذكرنا في فرضية عامة لادوردز في

---

(٤) Joseph Dumner, dictionary of Political Science, Vision Press Ltd., London 1765, p. 16.

(٥) نقلاً عن د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص ١٣ .

الصيغة التالية : « تشكل الدول حلفاً عندما تـواجه تغييـراً جديـداً ومهدداً في الـوضع العسكري وتحاول الدولة المسيـطرة فيه طـرقاً جـديدة لتـدعيم مركـز قوتهـا في مواجهـة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها إذا تعرض أحد المركزين للخطر »[٦] .

هذا والأحلاف تتطور مداً وجزراً ، بمعنى يتزايد عدد الدول الداخلة فيها فتقوى وتشتد أو يقل عدد الدول فيها فتضعف وتتدهور (موقف فـرنسا من الأطلسي والصـين من تحالفها مع السوفييت) .

هذا والتكامل السياسي وما يسبقه من تكامل عسكري من الأمور الهامة والفاعلة في حجم الحلف وقوته أو العكس ـ ضعفه .

كما يرى البعض : « أن الحلف يؤمن بطرق ما بـديلاً لسبـاق التسلح لأن أحد البواعث على إقامته هو زيادة قدرات الدول المعنية دون زيادة سـلاحها »[٧] . هـذا في حين يشكك آخـرون بجدوى الأحـلاف ككلوز كنور (Klaus Knor) الـذي يقول : « إن القـوة المسلحة أقـل فائـدة إما بسبب مشـروعيتها المحـدودة أو بسبب الخـوف من التصاعد في استخـدامها ، فـإن الأحلاف ينبغي أن تكـون أقل ممـا كانت عليـه »[٨] . ويقول بورتون : « إن التنافس العسكري بين مجمـوعتين متصـارعتين وشيـوع القطبيـة الثنائية (Bipolarisation) في البنيان السياسي الدولي لا يفشل في تحقيق مزيـد من الأمل فحسب ، بل يساهم بإطراد في زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثاً . إن الأحلاف لا تفشل فقط في تحـرير أعضـائها من الانفـاق الزائـد على التسلح بـل تخلق تنافساً بين كتل من الدول مما يحتم مزيداً من الإنفاق »[٩] .

إذن فالأحلاف والتكتلات بين الدول تعكس بوضوح كلي التعاون الدولي القائم المحدد الأهداف ونـطاق العضويـة والمصالـح المشتركـة التي أدت اليها . وبـالتالي فقـد تكون أكثر ملاءمة لممـارسة الـدول سياسـاتها الخـارجية من التجمعـات الأكبر والأبعـد أهدافاً والأوسع عضوية كالأمم المتحدة ، حيث واضح تضارب المصالح الفردية للدول الأعضاء مع المصلحة المشتركة بحيث ينعدم التجانس فيها ، والذي لا غنى عنه لنجاح أي شكل من أشكال التعاون المنظم . بتعبير آخر أن الأحـلاف والتكتلات الاقليميـة أكـثر واقعية من وجهـة نظر المصلحـة القوميـة للدول الـطامحـة للنفـوذ من التجمعـات السياسية الدولية الفضفاضة بالنسبة للمصالح المشتركة والأهداف الاقليمية للدول .

---

(٦) Edwards Ibiden p. 215-216

(٧) د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص ٢٩ .

(٨) Klaus Knor, on the uses of Military Power in the Nuclear Age, Princeter NJ 1966, p. 152-153

(٩) نقلاً عن د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ص ٣١ .